مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

كلمة رئيس الهيئة الاستشارية للمؤتمر

مصطفي التير

أستاذ بالتعليم العالي علم الاجتماع بالجامعات الليبية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لماذا مؤتمر حول زواج القاصرات ولماذا في مدينة مصراته

يحرص المتخصصون في علم الاجتماع على متابعة الظواهر الاجتماعية المختلفة، ورصد تمظهراتها في المجتمع عبر الزمن، رغبة في تحليل متغيراتها لفهمها ومحاولة التنبؤ بتداعياتها الإيجابية وكذلك السلبية. ويأتي هذا المؤتمر في هذا الإطار بعد ان لاحظ الذين فكروا في عقده، أن هذه ظاهرة اجتماعية متسارعة النمو، وتستحق الاهتمام بدراستها والخروج بمقترحات، قد يستعين بها أصحاب القرار، إذا قرروا معالجة ما قد يكون لها من تداعيات تنعكس سلبا على بعض فئات المجتمع.

ليس موضوع هذا المؤتمر من بين القضايا التي لفتت انتباه الفاعلين الاجتماعين في المجتمع الليبي خلال مختلف حقب التاريخ، خصوصا عندما كان يصنف ضمن المجتمعات البسيطة. وبعبارة أخرى قبل أن تهب عليه رياح التحديث، التي شوهدت مؤشراتها البسيطة وعلى نطاق ضيق، في أواخر سنوات ما يعرف بمرحلة حكم العهد العثماني الثاني ومرحلة الاستعمار الإيطالي التي تلت. وهي رياح أخذت تتقوى وتتوسع انتشارا بدخول المجتمع مرحلة الاستقلال، عندما قرر الآباء المؤسسون لمجتمع غالبية سكانه فقراء وأميون، العمل بكل جد وإخلاص، للأخذ بمظاهر التحديث، وقد ساعد الارتفاع السنوي لمعدلات نمو الناتج المحلي العائد من بيع النفط الخام، الذي اكتشف بكميات كبيرة، في تسريع وتيرة مسيرة التحديث.

لم يحدد الإسلام عمرا بالسنوات لا يصح الجواز قبله، وباستثناء عقد الزواج تكفلت العادات والتقاليد بتحديد المناشط التي تتقدم والتي تصاحب عملية إشهار الزواج، لذلك عندما صنف المجتمع الليبي ضمن المجتمعات البسيطة، كان أمرا عاديا أن يحدث الزواج بالنسبة للذكر والأنثى في سن تعد بمفهوم العصر مبكرة. وكان أيضا أسلوبا متعارف عليه، وخصوصا في القرية، تحديد زوجي المستقبل في خلال مرحلة الطفولة كزواج الأقارب مثلا وكذلك اتفاق شفوي بين أسرتين.

عندما أعلن الاستقلال كان للدولة دستور أعد بحرفية عالية، وعلى ضوئه صدرت القوانين التي تتطلبها الحياة في المجتمعات المعاصرة، وكان قانون الأحوال المدنية الذي شمل قضايا الزواج والطلاق ضمن الدفعة الأولى من القوانين الجديدة. لم تتعرض مواد هذا القانون لموضوع سن الراغين في الزواج. وتأخر هذا الشأن الى صدور القانون رقم 10

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

للعام 1984 بشأن الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق، حيث نصت الفقرة (ب) لمادته السادسة على: تكمل أهلية الزواج ببلوغ سن لعشرين، عدلت هذه الفقرة فيما بعد لتصبح: أهلية الزواج بتمام سن (18عاماً). كما تضمنت المادة نفسها استثناءً لهذا التحديد، إذ نصت الفقرة (ج) على: للمحكمة أن تأذن بالزواج قبل بلوغ هذه السن لمصلحة أو ضرورة تقدرها بعد موافقة الولي. فتح هذا الاستثناء الباب واسعا أمام إبطال تفعيل الفقرة التي سبقتها. وأصبح القانون الليبي الذي جاء تناغما مع روح العصر، ونتيجة للمرحلة التي قطعها المجتمع على مسيرة التحديث، نوعا من اللغو. إذ عندما جاء زمن ضعفت فيه سلطة الدولة، وتقوت الجماعات المتناحرة، ارتفعت حالات مخالفة القوانين وخصوصا التي تضمنت بعض موادها استثناءات، وكان من بينها هذا القانون. لذلك لاحظ عدد من المتابعين لظاهرة زواج القاصرات أن أعداد هذا النوع والزواج شهدت ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الأخيرة. وحيث أن المجتمع الليبي كغيره من المجتمعات العربية مجتمع ذكوري، لذلك يتوقع أن تقع النتائج السلبية لهذه الظاهرة على الاناث في المقام الأول. ويتوقع أن يحظى هذا الجانب باهتمام نسبة كبيرة من الورقات البحثية التي ستعرض فيما بعد، وعليه سيحصل على نصيب الأسد من التوصيات التي ستخرج بناء على أعمال المؤتمر.

وفي الختام لابد من الإشادة بروح التضامن التي تشتهر بها مدينة مصراتة، وتتجلى في مظاهر متعددة من بينها دعم المناشط الثقافية من نوع تظاهرة اليوم. والشكر موصول إلى الذين عملوا بجد حتى جعلوا من الفكرة واقعا، تداعى نحوه عدد كبير من الباحثين والمثقفين من مختلف مناطق البلاد، ومن بعض البلدان العربية أيضا.